



فرض قفيلة ملاححة للدراسات العليا في برامج مطلوبة لسوق العمل (Getty)

## يشوب معايير الحصول على فرصة للتسجيل والدكتوراه بالجامعات المغربية غموض، يجعل البعض يرفضون مراراً التسجيل، في حين يقبل آخرون من أول مرة، بسبب وسطاء يتلاعبون بشروط القبول

وفق ما يقوله لـ«العربي الجديد»، المحبوب ادريوش، وهو فاعل تربوي وباحث في سوسولوجيا التربية. وترجع المسؤولية عن غياب النص القانوني إلى عدم بت البرلمان بعد في هذا الملف. ويقول الباحث في القانون بجامعة محمد الخامس في الرباط (يحضر لدكتوراه الدولة) يوسف محيضر، لـ«العربي الجديد»: «إن البرلمان مطالب بالتعجيل في سن مرسوم تشكل إطاراً قانونياً رادعاً لمثل هذه الاختلالات، مستبشراً بتحركات من برلمانيين مغاربة وضعوا ملف «بيع الماجستير والدكتوراه» على طاولة مجلس النواب، مبيناً أن فريق حزب الإصالة والمعاصرة (مشارك في الحكومة الجديدة)، وجه سؤالاً كتابياً في أكتوبر/ تشرين الأول إلى وزير التعليم العالي الجديد لفتح نقاش سياسي وقانوني حول القضية. ويعود ادريوش ليؤكد أنه «على المستوى القانوني والتنظيمي يمكن الجزم بأن هناك غياباً لرؤية استراتيجية واضحة يمكن أن تجعل من الماجستير ودراسات الدكتوراه ركيزة البحث العلمي بعيداً عن تصرفات غير محسوبة العواقب من طرف البعض، تحط من دور رسالة التعليم والبحث العلمي».

ويرد الدكتور محمد بن طلحة الدكالي، الأستاذ في جامعة مراكش، والمشرف على أطروحات العديد من الطلبة في مسلك الماجستير، على هذا القول بأن الجامعة مثل العديد من المؤسسات الأخرى يمكن أن تتعرض لمشكلة في القيم وتزليلها على أرض الواقع. وتابع الدكالي متحدداً لـ«العربي الجديد»: «أن تلك الممارسات تعتبر لآخلاقية وغير قانونية، لكنها تبقى حالات معزولة».

### ضرب تكافؤ الفرص

يرى الخبير التربوي في الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق التلاميذ والطلبة محمد الصدوقي أن الظاهرة تضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة والحق في التعليم المكفول في الدستور وبالوثائق الدولية. ويضيف ادريوش تداعيات أخرى، ذلك أن توريث الجامعة في تلك الاختلالات يجعلها محل إنتاج قيم انتهازية فاسدة، لأن طالبا تكون على أيدي أساتذة بلجاون إلى سلوكيات غير تربوية وليست أخلاقية ستتعلل عندهم ملكات التحليل والإبداع والنقد ويتخذ كذلك من الوصولية والانبطاح ديدنا له.

### كيف يمكن مواجهة الظاهرة؟

لمحاربة هذه الآفة، يدعو خالد الصمدي الجامعات المغربية إلى توسيع العرض البيداغوجي في مسالك الماجستير والدكتوراه، بالرفع من وعاء الطلبة المسجلين، مبيدا استغرابه كون «المسجلين في الماجستير بالمغرب أقل عدداً من المسجلين مثلاً في الجارة تونس، الأقل من حيث عدد السكان». ومن جهته، يدعو محمد الصدوقي إلى سن نصوص قانونية تنظيمية حول مسطرة وشروط التسجيل لجميع، وفتح إمكانية التسجيل أمام الجميع بإلغاء الشروط الأولية للانتقاء والاكتفاء بمباراة كتابية موحدة، وفتح إمكانية الحق في الطعن أمام الطلبة، وضرورة خضوع نتائج القبول للتسجيل للجنة وزارية أو علمية مستقلة.

وسماسة بتقديم رشوة مقابل التسجيل في ماجستير «المعاملات الإلكترونية»، مبرراً أنه رفض القبول بذلك لاعتقاده بأنه «سيظل طلبة آخرين يستحقون ولوج هذا المسلك بفضل معدلاتهم وكفاءاتهم».

### نظام الماجستير والدكتوراه

يقدر عدد الطلاب المسجلين في الجامعات العمومية بـ989,899 طالباً وطالبة لموسم 2021 / 2020، بينما بلغ عدد المسجلين في مسلك الماجستير 49,188. وتتصدر جامعة محمد الخامس بالرباط باستقطابها 8,471 طالباً منهم، واحتضن مسلك الدكتوراه في الموسم التعليمي نفسه 37,948 طالباً، واستقبلت جامعة محمد الخامس وحدها 6,603 طلاب من هؤلاء، وفق إحصائيات وزارة التعليم العالي التي حصلت عليها «العربي الجديد». ويعتمد الولوج إلى مسلك الماجستير بعد الحصول على شهادة الإجازة الجامعية، على ما يتضمنه برنامج كل جامعة من ضوابط تنظيمية داخلية، تجري عبر مراحل أساسية، أولها الانتقاء عبر النقط والمعدلات المنحصل عليها في الإجازة، ثم المرحلة الثانية متمثلة في اجتياز مباراة كتابية، والثالثة مباراة شفوية أو بدونها، وفق ما توره معطيات وزارة التعليم العالي على موقعها الإلكتروني.

### أسباب المشكلة

يعزو الدكتور خالد الصمدي، كاتب الدولة السابق لدى وزير التربية الوطنية، المكلف بالتعليم العالي، والذي اندلعت قضية جامعة فاس في فترة مسؤوليته، وجود ظاهرة دفع المال مقابل التسجيل في الماجستير أو الدكتوراه إلى عدم احترام بعض المؤسسات الجامعية لمسألة الإعلان بشفافية عن دفاتر الضوابط البيداغوجية التي تحدد شروط ومعايير ولوج المسلك.

وأوضح الصمدي أنه عند وجود تظلمات أو شكاوى في هذا الصدد يتم اتباع مسارين رئيسيين، الأول أن كل متضرر يرفع تظلمه إلى عميد الكلية أو رئيس الجامعة للنظر في ملفه وإضافته، والمسار الثاني يتمثل في لجوء المتضرر إلى القضاء، مشيراً إلى أنه سبق أن طلب فتح تحقيق قضائي في ملف جامعة فاس ليأخذ القانون مجراه.

ويضيف محمد بنساسي، رئيس الاتحاد العام لطلبة المغرب، إلى ما سبق غياب معايير موحدة ومحددة وواضحة لولوج مساري الدراسات العليا، ويشرح متحدداً لـ«العربي الجديد»: «أن هناك جامعات تنفرد بمعايير خاصة بها، يطبعها في كثير من الأحيان الغموض واللبس، من خلال وضع شروط فضفاضة وعمامة، من قبيل عدم التحديد بوضوح وبدقة للنقطة التي تنتج للطالب اجتياز الاختبار الكتابي قبل ولوج مسلك الماجستير، وهو ما يفتح الباب أمام السماسرة وعديمي الضمير من داخل المؤسسات الجامعية للتلاعب بهذه المعايير مقابل المال. وتعد دفاتر الضوابط الوثيقة الوحيدة التي تحدد موضوع التسجيل في مسالك الماجستير والدكتوراه، وهذا في حد ذاته نوع من الثغرات التي تترك المجال مفتوحاً للبعض للقيام بممارسات لائيقية وغير مقبولة، إذ لا وجود لنص قانوني يحدد جزءاً مهماً مما ورد في هذه الدفاتر،



## تضرب الظاهرة مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة والحق في التعليم

## عدد المسجلين في الماجستير بالمغرب أقل مما هو في تونس

خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2021، حوالي 20 بالمائة منها يتعلق بالتسجيل في الماجستير والدكتوراه، والباقي متعلق بحيف المعدلات وغيرها من القضايا الجامعية. وعلى سبيل المثال فإن فضيحة «الجنس مقابل النقط»، والتي اندلعت في جامعة سطات، أفضت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى إغلاق 5 برامج للماجستير دفعة واحدة كإجراء احترازي تمهيداً لتحقيق شامل، بعد شكاوى 7 طالبات من ابتزاز أستاذ جامعي لهن مقابل منحهن نقطا جيدة في مادته، وتوسطه لدى أساتذة آخرين أيضاً، وفق قرار من لجنة مفتشية وزارة التعليم العالي.

### طرف الوساطة

يوضح الطالب سعيد، والذي كان دوره التوسط بين الطرفين: «من يرغبون في التسجيل والأساتذة، أن هناك تخصصات بعينها يقبل الطلبة على التسجيل فيها، من قبيل «منازعات الشغل» أو «المعاملات الإلكترونية» وغيرها، مبرراً أنه بسبب محدودية المقاعد في مثل هذه التخصصات، إذ تراوح بين 40 و50 فرصة متاحة في كل تخصص، يبحث الراغب في التسجيل عن أي طريقة حتى لو كانت تقديم رشوة مالية إلى الأستاذ المشرف على الماجستير أو منسق هذا المسلك الجامعي. ويضيف المتحدث سبباً آخر، هو رغبة عدد من الطلبة في التسجيل بالتخصصات المذكورة كونها مطلوبة بسوق الشغل. ويجري الأمر عبر ما يطلق عليه «من الفم إلى الأذن»، أي إطلاق الخبر دون تحديد مصدره في أوساط الطلبة، ثم جس النبض داخل مجموعات «واتساب» تضم الطلاب، لمعرفة الراغبين منهم بشكل جدي في التسجيل بالماجستير، وفق سعيد، والذي يوضح أنه بعد ذلك تأتي مرحلة التواصل مع الأستاذ، ويرم الوسيط اتفاقاً مع منسق الماجستير أو المسؤول الجامعي، على أن ينال نصيبه من المبلغ المالي المتفق عليه. ويقر طالب الماجستير فؤاد بنجديبة بأنه تعرض لمحاولات إقناع من طرف وسطاء

### الرباط - حسن الأشرف



بصر الطالب المغربي سعيد، وهو أحد الأطراف المدانة في قضية الرشوة المالية مقابل التسجيل في برنامج الماجستير في جامعة سبدي محمد بن عبد الله بمدينة فاس (وسط المغرب)، على أن المسألة أخذت أكثر من حجمها بسبب دخول الصحافة والإعلام على الخط، كما يقول لـ«العربي الجديد». ويخشى سعيد من الكشف عن هويته الكاملة تفادياً للشهير، وخاصة أنه خرج من السجن ويرغب في بدء حياة جديدة. ويقول: «هناك حالات سابقة تتعلق بدفع أموال للتسجيل في مسالك الماجستير والدكتوراه، ولم تصل إلى مطرقة الإعلام»، وأدين سعيد بموجب حكم صادر عن غرفة جرائم الأموال التابعة للمحكمة الابتدائية بفاس، في 3 مارس/ آذار 2020، والتي قضت على منسق ماجستير «المنازعات العمومية» بكلية الحقوق بالحبس لمدة عام، كما أدانت ثلاثة طلاب آخرين بالقضية ذاتها بتهمة الوساطة. وتكمن خطورة الظاهرة في توالي الأحكام القضائية بحق من يتم كشفه من الأطراف المتورطة، إذ أدانت المحكمة الابتدائية بمدينة طنجة في 17 فبراير/ شباط 2020 موظفاً إدارياً في جامعة عبد المالك السعدي بمدينة تطوان لتورطه في التوسط لفائدة طلبة بهدف التسجيل في الماجستير وقضت عليه بالسجن لمدة عام. ويبلغ المعدل التقريبي لقضايا دفع رشى للتسجيل في برامج الماجستير والدكتوراه، والتي تصل إلى المحاكم، حوالي 3 ملفات في الموسم الجامعي، (ينطلق في شهر أكتوبر/ تشرين الأول وينتهي في شهر يوليو/ تموز)، لكن تلك القضايا لا تنتهي كلها بإدانة الأستاذ الجامعي أو حتى الوسيط والطالب المتورط، فأحياناً يتبين أنها كيدية أو تنقصها الوقائع والأدلة الدامغة، بحسب إفادة مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي، طلب عدم ذكر اسمه لعدم تخويله بالحديث إلى الصحافة.

ووفق المتحدث، فإن المفتشية العامة لوزارة التعليم العالي عملت على 60 ملفاً وشكاية